



المركز المصرى
للحقوق الاقتصادية والاجتماعية

قراءة فى السياسة الاقتصادية للحكومة الحالية:

بين خطة صندوق النقد الدولى لحكومة مبارك، القرض
المقترح، وعود "النهضة"، ودهس الفقراء

ماهينور البدر اوى

المركز المصرى للحقوق الاقتصادية والاجتماعية

٩ يناير ٢٠١٣

من منبر مجلس الشورى، تحدث الرئيس محمد مرسي إلى الشعب المصري في ٢٩ من ديسمبر ٢٠١٢ عن أمور شتى تخص البلاد من ضمنها مسار الاقتصاد الوطنى، وتحدث عن وجود "خطة إنقاذ لمكافحة الفقر"؛ الأمر الذى تلقاه المركز المصرى للحقوق الاقتصادية والاجتماعية ببالغ الاندهاش لاختلاف هذا عن السياسات الاقتصادية والاجتماعية للحكومة منذ توليه الرئاسة وعن الخطط الاقتصادية المعلنة من قبل حكومته.

إن الخطة الاقتصادية الحالية ما هى الى إملاء من توصيات صندوق النقد الدولى لحكومة مبارك فى أبريل ٢٠١٠، وهى أبعد ما يمكن أن تكون من أن يطلق عليها "خطة إنقاذ لمكافحة الفقر" بل تؤدى الى مزيد من التهميش والإفقار. من خلال تلك الورقة، يشرح المركز أن خطة الاقتصاد الوطنى لا هى خطة وطنية، ولا هى فى صالح الفقراء الذين يمثلون أغلبية الشعب المصرى، بل هى اتباع لإملاءات صندوق النقد الدولى لحكومة مبارك فى أبريل ٢٠١٠، تنفذها الآن حكومة مرسي أول رئيس مصري منتخب بعد ثورة يناير وتعلن عنها فى ديسمبر ٢٠١٢.

توصيات صندوق النقد الدولي لحكومة مبارك أبريل ٢٠١٠

فى نوفمبر ٢٠١١، وبعد ضغط شعبي واسع من مظاهرات ضد فرض صندوق النقد الدولي البالغ قيمته ٤,٨ مليار دولار أمريكي، وخطابات الحركات الشعبية والأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدنى المنددة بغموض الموقف حول شروط القرض ومدى تطابقها مع الرؤية الاقتصادية للدولة، والتي كانت غير معلنة حينئذ، بالإضافة إلى دعوة تهيئة الدليل المرفوعة من قبل المركز المصرى للحقوق الاقتصادية والاجتماعية بخصوص السرية والغموض حول الأمر ذاته،^١ قامت الحكومة المصرية بإصدار الخطة الاقتصادية لعام ٢٠١٢-٢٠١٤، ونشرت فى جريدة الأهرام يوم ٢٨ نوفمبر ٢٠١٢ بعنوان "البرنامج الوطنى للإصلاح الاقتصادى والاجتماعى: فى إطار خطة الحكومة المصرية (٢٠١٢-٢٠١٤) السياسات المالية والنقدية".^٢

بعد قراءة المركز المصرى للحقوق الاقتصادية والاجتماعية لهذا الملف، والذى جاء فى شكل مختصر فى ١١ صفحة موضحا الاتجاهات العامة فقط، تبين لنا أن محتوى الخطة الاقتصادية المعلنة حاليا، وهو جزءا "السياسات المالية والنقدية"، هو تطبيقا لخطة قدمها صندوق النقد الدولى لحكومة مبارك فى أبريل ٢٠١٠، والتي جاءت بـ"تقرير موظفي صندوق النقد الدولى عن الاستشارات الخاصة بالمادة ٤ من المواد التأسيسية للصندوق" والذى يمكن الحصول عليه من موقع صندوق النقد الدولى من على رابط:

<http://www.imf.org/external/pubs/ft/scr/2010/cr1094.pdf>

وقبل الخوض فى تفاصيل التناوب بين خطة الصندوق لمصر فى ٢٠١٠ والخطة الوطنية الحالية لحكومة مرسي، ينبغى أن نشرح الإطار الذى جاءت به خطة أو توصيات الصندوق فى عام ٢٠١٠، خاصة وإن لم يكن لمصر أى نشاط معلن مع الصندوق حينئذ، الأمر الذى يجعل وجود وصيات أو خطط مقترحة من قبل الصندوق شينا غريبا لبعض القراء.

خلفا عن الشروط المرتبطة بكل قرض على حده، يقدم صندوق النقد بشكل دورى خطة توصيات اقتصادية ونقدية لجميع الدول، وإجرائها إلزامى طبقا للمادة ٤ من المواد التأسيسية لصندوق النقد. تصدر هذه التوصيات تحت مسمى "تقرير المشاورات" المصدر من

^١ أقام خالد على ومحامو المركز المصرى للحقوق الاقتصادية والاجتماعية دعوى قضائية رقم ٥٦٨١٠ لسنة ٦٦ قضائية ضد رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء، ورئيس مجلس الشورى ووزير المالية لإلزامهم بتقديم كافة المعلومات الخاصة بشروط صندوق النقد الدولى بخصوص القرض المقترح فى الدعوى طالبا الإفصاح عن الخطة الاقتصادية المقدمة من قبل الحكومة المصرية لصندوق النقد، وعن محاضر اجتماعات الصندوق بالحكومة وما جاء بها من توصيات وقد وافقت المحكمة على جميع الطلبات فى جلسة ١٣ نوفمبر ٢٠١٢ وتم تأجيل الدعوى بعد آخر جلسة فى ١٨ ديسمبر ٢٠١٢ إلى ٣ فبراير ٢٠١٣.

^٢ للإطلاع على عرضة الدعوى يرجى زيارة الرابط <http://ecesar.com/?p=6690>

^٣ للإطلاع على نص الخطة الاقتصادية المعلنة نرجو زيارة مقال الأهرام بعنوان "بوابة الأهرام تنشر نص البرنامج الإصلاحي للحكومة المقدم إلى صندوق النقد"

<http://gate.ahram.org.eg/News/277838.aspx>

قبل موظفي الصندوق بخصوص المادة ٤، وبهذا تعطى التسمية انطباق أن تنفيذ الخطط الموضوعة هو أمراً اختيارياً، بما أن تم تسمياتها بالـ"مشاورات"، وأنه ينصح فقط بتطبيقها حتى تكون الدول الأعضاء على التماشي مع التزاماتها الدولية تجاه التعاون على "استقرار النظام النقدي العالمي" والذي هو المبدأ الأساسي أو الأولي وراء إنشاء الصندوق.

ولكن، ما لا تقوله المادة ٤ وما يجب أن يقرأ بين السطور، هو أن "تقارير مشاورات المادة ٤" تصبح "خطوات واجبة النفاذ" عندما تسعى الدول الأعضاء إلى الحصول على قرض من صندوق النقد. عندئذ تتحول الـ"مشاورات" إلى "شروط" للقرض الجديد الذي تسعى الحكومة للحصول عليه، ولا يصرف القرض إلا عند تطبيقها: وهذا ما حدث وما يحدث الآن في مصر، وهو ما يفسر إخفاء الحكومة للخطة الاقتصادية حتى بعد رفع الدعوى بالإفصاح عنها في نوفمبر ٢٠١٢، وما يفسر قرارات الرئيس مرسي المتخبطة تجاه فرض ضرائب جديدة ثم تأجيلها أو إلغائها بين ليلة وضحاها، وكذلك يفسر رجوع الصندوق عن الإنتهاء من عقد إبرام إتفاقية القرض مع الحكومة والتي كانت مقررة أن تحدث في ١٩ ديسمبر ٢٠١٢، وقد ألغيت ثم أجلت إلى حين تطبيق توصيات الصندوق من خفض الدعم وزيادة الضرائب وغيرها من السياسات التي رجعت عنها الرئاسة والتي من المتوقع الرجوع إلى إنفاذها في أول شهر من العام الجديد ٢٠١٣، والتي ستناقشها تلك الورقة في الصفحات القادمة.

أولاً : السياسة الاقتصادية الحالية وإملاءات الصندوق

يقدم الصندوق من خلاله توصيات تخص السياسات الاقتصادية العامة للدولة بأربع مجالات: أولاً عن الإيديولوجية الاقتصادية لجمهورية مصر العربية، ألا وهي إتباع الليبرالية الاقتصادية واستمرارية تحرير السوق، ثانياً عن أنماط الاستثمار أو توسيع قاعدة العمل باستثمارات القطاع الخاص العالمي من خلال دعم نظم الشراكة بين القطاع الخاص- العام (PPP Private Public Partnerships) كأسلوب للأستعانة بالمستثمرين الأجانب في توفير الخدمات الأساسية للمواطنين، وثالثاً العودة إلى أو "إستئناف" عمليات الخصخصة لأصول الدولة، وأخيراً يقدم تقرير الصندوق توصيات عن نمط الإنفاق العام ومصادر الدخل في مصر بما فيه زيادة الضرائب و تقليص الدعم.

في الفقرة التالية نشرح توصيات/نتائج مشاورات المادة ٤ لصندوق النقد لحكومة مبارك في أبريل ٢٠١٠ المختصرة أعلاه بالتفصيل، ومدى تطابقها مع السياسة الاقتصادية/السياسات المالية والتقنية المقدمة من الحكومة المصرية في أحر نوفمبر ٢٠١٢:

دعى تقرير المشاورات إلى تطبيق سياستين أساسيتين، أولهما "زيادة فاعلية الإنفاق العام" وذلك من خلال "مقاومة الضغوط لزيادة الإنفاق العام" وبالأخص "خفض تكلفة الدعم".^٣

والسياسة الثانية هي زيادة موارد الدولة، وخاصة عن طريق توسيع نطاق الضرائب، وذلك من خلال تطبيق نوع من ضرائب المبيعات وهو ضريبة القيمة المضافة، أو الـ **Value Added Tax – VAT**. دعى التقرير، بالصفحة الرابعة منه، إلى "التطبيق الكامل والواسع المدى لضريبة القيمة المضافة".

نرى أول تطبيقات هذه السياسات بالخطة الاقتصادية المعلنة في نوفمبر ٢٠١٢، والتي لها شقين، الشق الأول عن السياسات "الإصلاح المالي والسياسي" والثاني عن "إصلاحات السياسة النقدية والرقابة على الجهاز المصرفي"، و بالقراءة خطاب الشق الأول منه، نرى أن

³ Arab Republic of Egypt: 2010 Article IV Consultation—Staff Report; Public Information Notice on the Executive Board Discussion; and Statement by the Executive Director for the Arab Republic of Egypt”. The International Monetary Fund. IMF Official Website. <http://www.imf.org/external/pubs/ft/scr/2010/cr1094.pdf>, p4.

خطة الحكومة هي زيادة موارد الدولة من خلال ذات المصدرين اللذان وصى بهما صندوق النقد، واللذان يضيقان على معيشة المواطن، وهما زيادة الضرائب، ورفع الدعم.

يقدم "البرنامج الوطني للإصلاح الاقتصادي والاجتماعي، فى إطار خطة الحكومة المصرية (٢٠١٢-٢٠١٤) السياسات المالية الدولية" خطة اقتصادية مبنية على محورين أساسيين، أولاً برنامج الإصلاح المالي، والمبني على (١) ترشيد وإعادة ترتيب أولويات الإنفاق، (٢) زيادة موارد الدولة، وثانياً برنامج إصلاحات السياسة النقدية والرقابة على الجهاز المصرفي. أولاً، تبنى الحكومة خطة ترشيد أو إعادة ترتيب أولوياتها على مبدأ **تقليص الإنفاق على الدعم** ورفع أسعار الطاقة على كل من الآتى: الصناعات كثيفة استخدام الطاقة من خلال رفع سعر الغاز الطبيعي المستخدم فى الصناعات الكثيفة (من الحديد والأسمت والأسمدة والنحاس والألومنيوم) بنسبة ٣٠% والصناعات الأثقل (الزجاج والبورسلين والسيراميك) بنسبة ٣٠%، ثانياً على إسطوانات غاز البوتاجاز على أن يستفيد من الدعم على إسطوانات البوتاجاز مستخدمى "نظام الكوبونات" فقط. ثالثاً البنزين والسولار من خلال رفع الدعم عن بنزين ٩٥ وبيعته بسعر التكلفة، على أن يستمر تطبيق الدعم على بقية أنواع البنزين والسولار لمستحقه، والذين لم تحددهم الدولة حتى الآن، طالما كان استهلاكهم لا يتعدى "معدلات الاستهلاك الطبيعي"، والتي لم تقسرها الدولة كذلك، على أن يتم بيع الكميات الزائدة عن معدل الاستهلاك الطبيعي بسعر التكلفة، وذلك باستخدام نظام "الكروت الذكية" بدأ من أبريل ٢٠١٣. وأيضاً دعت الخطة إلى "ترشيد الدعم المتزايد على هذين المنتجين" وكأن هناك زيادة تصاعديّة فى نظام التكافل الاجتماعى أو أي "تزايد" فى الدعم فعلياً كان أم طباقاً للمبدأ. رابعاً، سيتم رفع الدعم عن أسعار بيع الكهرباء إلا لمستخدمي المنازل بنسبة أقل من ٥٠% ك.و.س. كذلك عن رفع الدعم على المواد البترولية التى تشتريها وزارة الكهرباء من قطاع البترول لإنتاج الكهرباء.^٤

ومن خلال متابعة كيفية تقليص الدعم الواسعة المنتظرة، يتبين التوافق بين توصية الصندوق من "ترشيد الدعم" و"مقاومة الضغوط لتوسيع قاعدة الإنفاق العام"^٥ وبين خطة الصندوق فى "ترشيد وإعادة ترتيب الإنفاق" من خلال رفع الدعم من على كل من استخدام الطاقة وإسطوانات البوتاجاز، أسعار البنزين والسولار وتضييق فئة مستحقه، كما اتضح أعلاه بأن حتى مستحقي الدعم لهم كمية محدودة من استخدام السولار والبنزين المدعم، وأخيراً رفع الدعم عن استخدام الكهرباء المنزلى.

وبهذا، تصبح تصريحات الحكومة السياسات الاقتصادية الجديدة لن تمس بالطبقة الفقيرة وستظل تحمى الطبقة المتوسطة تصريحات خاوية المعنى والمضمون.

عند مراقبة طريقة تقييم الحكومة لمفهوم محدودى الدخل، والأمر الذى ورد بالوثيقة نفسها، نرى أن تقييم للحكومة للمواطن محدود الدخل تقييم غير واقعى بالمرة. تقييم الخطة المواطن محدود الدخل الذى سيعفى من رفع الدعم على الكهرباء على أنه المواطن الذى لا يزيد استخدامه عن ٥٠ ك.و.س، ثم تقول إن فئة مستخدمى الكهرباء أقل من ٥٠ ك.و.س هم ٧٠ بالمئة من الشعب المصرى: الطاقة التى لا تقوم بتشغيل أكثر لمبة أو مروحة فى آن واحد وقد لا تكفى لتشغيل ثلاجة.^٦

ولذلك، تثبت الخطة الاقتصادية ذاتها سوء تقدير الحكومة لحقيقة أوضاع الفقراء أو محدودى الدخل، واستحالة تجنب تلك السياسات الجديدة وقوع الضرر أو ازدياد الأعباء عليهم، وتصبح خاوية من القدرة على تنفيذ أى "إصلاح اجتماعى" أو "عدالة اجتماعية"، الأمر الذى تصفه الحكومة كأحدى أولويات وركائز البرنامج فى ديباجته.

^٤ "البرنامج الوطني للإصلاح الاقتصادي والاجتماعي: فى إطار خطة الحكومة المصرية (٢٠١٢-٢٠١٤) السياسات المالية والنقدية" ص ٦٠.

^٥ تقرير موظفي صندوق النقد الدولى عن الإستشارات الخاصة بالمادة ٤ من المواد التأسيسية للصندوق. ص ٤.

<http://www.imf.org/external/pubs/ft/scr/2010/cr1094.pdf>.

^٦ البرنامج الوطني للإصلاح الاقتصادي والاجتماعي فى إطار خطة الحكومة المصرية ٢٠١٢-٢٠١٤- السياسات المالية والنقدية. ص ٦٠.

<http://gate.ahram.org.eg/News/277838.aspx>

ثانياً، عن أنماط الاستثمار الجديدة:

في منتصف الصراع السياسي على كرسي الرئاسة المصرية، وعندما سئل رجل الأعمال والقيادي بالحزب الحاكم المهندس خير الشاطر عن رؤية العدالة الاجتماعية، صرح لمؤسسة زويتاز إنه "لا توجد موارد للعدالة الاجتماعية، و إن الاقتصاد المصري بصدد العمل مع القطاع الخاص فيما يخص إدارة الخدمات والبنية التحتية لمصر، وذلك عن طريق اللجوء للأنظمة الـ BOT (Build Operate & Transfer) أو البناء التشغيل ثم النقل و أنظمة الـ PPP (Public Private Partnerships) الشراكة بين القطاعين العام والخاص. وما لم يوضحه الشاطر إن تلك الأنظمة تقوم على الاعتماد على القطاع الخاص الأجنبي لا الوطني، وغالبا ما تمولها وتشغلها كبرى الشركات والبنوك والمؤسسات المالية الدولية، كما ستشرح الفقرة القادمة، وهي بالتالي ومن المنطقي إن تسعى تلك الأنظمة للتريح بأكبر قدرة ممكنة من أعمالها، والتي هي في حالة مصر المتاجرة بالخدمات الأساسية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين.^٧

مسبقاً، وفي تقرير مشاورات صندوق النقد في ٢٠١٠، حددت توصيات أنماط الاقتصاد الوطني على نفس ذات النهج. دعى الصندوق بوضوح إلى ضرورة المضي قدماً بسياسة الاقتصاد الليبرالي و تقوية عملية تحرير اقتصاد السوق وذلك من خلال معايير مختلفة أهمها "إستئناف الخصخصة"، وإنماء نظم الـ (Public-Private Partnerships / PPP) أو "الشراكة بين القطاع العام والخاص" والتي هي خصخصة جزئية لإدارة أصول الدولة.^٨

مؤخراً، تبدو خطى الحكومة في تناسق مع تلك السياسات بشكل واسع. في ٢٠١٣/١/٦ وقبل يوم من زيارة بعثة صندوق النقد الدولي لمصر لإعادة النقاش حول قرض صندوق النقد الدولي، قامت الحكومة بتعديل وزارى جاء بعشرة وزراء جدد، من ضمنهم أحمد إمام وزيراً للكهرباء، بعد أن سبق وعين نائباً لوزير الكهرباء، الأمر الذى أخذ كسابقه من نوعها بما أن الوزارة لم تشهد تعيين نائب لها منذ ١٩٦٤، وهو من أول من قام بتصميم محطات الطاقة بنظام الـ BOT.

ومن الجدير بالذكر أيضاً أنه قد عقد بالقاهرة في ٢٠١٢ من أكتوبر ٢٠١٢ "المنتدى الدولي للكهرباء والطاقة المصرية" والذى نظّمته وحضرته أكبر شركات الاستثمار العالمية للحديث في كيفية خصخصة قطاعى الطاقة والكهرباء فى مصر، وفرص العمل بأنظمة الـ BOT والـ PPP.^٩ وقد شارك بالمنتدى ممثلين يشغلون مناصب إستراتيجية سواء فى عن شركات القطاع العام الوطنية القائمة على قاعى الكهرباء والطاقة، أو ممثلين عن الوزارات المعنية وهم: مدير التصميم والتخصيص بالشركة القابضة لكهرباء مصر، ورئيس مجلس إدارة شركة شمال الدلتا لتوزيع الكهرباء، ونائب رئيس مجلس إدارة شركة جنوب الدلتا لتوزيع الكهرباء، ونائب رئيس مجلس إدارة شركة الإسكندرية لتوزيع الكهرباء، ورئيس مجلس إدارة الشركة المصرية لنقل الكهرباء، ومدير عام وحدة التخطيط بهيئة الطاقة الجديدة والمتجددة، ومن الوزارات حضر الاجتماع الاجتماع مدير وحدة الوحدة المركزية للشراكة بين القطاع العام والخاص بوزارة المالية، مدير وحدة البنية التحتية بوزارة الإسكان، وممثلين آخرين عن الهيئات العامة للطاقة. ومن جهة المستثمر الأجنبي والذى له أن يطبق تلك

^٧ "بحوث الشاطر: الشعب صاحب القرار في تحديد صلاحيات الرئيس". حديث تلفزيونى لقناة روتيز، موقع أصوات مصرية التابع لمؤسسة تومسون رويترز. ١٨ إبريل ٢٠١٢.

<http://www.youtube.com/watch?v=5a3NMFOXodM>

^٨ Arab Republic of Egypt: 2010 Article IV Consultation—Staff Report; Public Information Notice on the Executive Board Discussion; and Statement by the Executive Director for the Arab Republic of Egypt". The International Monetary Fund. IMF Official Website. p.6 <http://www.imf.org/external/pubs/ft/scr/2010/cr1094.pdf>

^٩ المنتدى الدولي للكهرباء والطاقة المصرية

http://www.egyptelectricity.com/media/3032/3032_Brochure.pdf

السياسات حضرت مؤسسة الخرافي الكويتية، كما حضر عن البنك الدولي خبير الطاقة لمنطقة شمال أفريقيا والشرق الأوسط الدولي كشریک أساسی للمؤتمر.¹⁰

ومما یثیر الدهشة أن لا تجتمع كل هذه النخب لمناقشة إدارة ملف كلف إدارة الطاقة المصرية، فی مؤتمر وطنی ترعاه الدولة، وأن یقام حدث كهذا برعاية المستثمرين الأجانب ومؤسسات التمويل، بفندق "فيرمونت" ولا یعرف عنه أي معلومات ولا یغطیه الإعلام لا الوطنی ولا الخاص ولا تنشر نتائجها، الأمر الذی یثیر الشكوك وینتهك حق المواطن فی المعرفة: معرفة كيف یدار ملف الطاقة التي هی أساس الإنتاج والصناعة والنهضة علی المستوى القومي، وأساس الخدمات الاجتماعية علی المستوى القاعدی أو الفردي للمواطن، وتقع علی عاتقه أي زیادة فی أسعارها.

أما عن نظام PPP فقد سبق العمل به فی مصر فی مشروعات إدارة المخلفات والقمامة من خلال شركات المستثمرين الأجانب مثل شركة فيولیا للخدمات البیئة وشركة "أونكس" (واللذان لا یخفی إخفاقهما علی أحد بمجرد النظر إلى حالة إدارة ملف القمامة فی مصر). ومن المتوقع أن یمتد نطاق نمط الشراكة بین القطاع العام والخاص فی مصر إلى إدارة مشروعات ومنشآت قطاع النقل والمواصلات العامة، وبشكل خاص خط مترو الأنفاق الجدید¹¹ بالإضافة إلى خدمات عامة أخرى.

وهذا علی أن یقوم البنك الأوروبی لإعادة الإعمار والتنمية EBRD، بتمويل وإدارة مشروعات الشراكة بین القطاع العام والخاص السابق ذكرها. وقد قام البنك بتعديل مواد التأسيسیة لیقوم بالعمل فی بلاد الربیع العربی، وصرح له العمل فی مصر ٢٦ نوفمبر، بعد زیارة رئیس البنك لمصر فی ٣٠ أكتوبر ٢٠١٢.¹²

وجدير بالذكر أن نظام PPP طبق فی بلاد شرق أوروبا بعد انهيار الاتحاد السوفیتی لضمان انضمام دول شرق أوروبا للاقتصاد اللیبیرالی (الأمریکی والأوروبی) وعدم إنحيازها السیاسی أو الاقتصادی لمعسكر بلاد الشرق مثل روسيا وكوریا أو الصین إلخ.. ومن المعروف إن هذا النظام قد نصح به من قبل الصندوق وطبق من خلال مشروعات البنوك الشریكة لصندوق النقد مثل البنك الأوروبی لإعادة الإعمار والتنمية EBRD - European Bank for Reconstruction and Development ومن المعروف إن بلاد شرق أوروبا لها تجربة سیئة مع نمط ال PPP والذی أدى إلى مديونية كثير من تلك البلاد لمنظمات التمويل الدولية. وصرح القیادی بجماعة الإخوان المسلمین والمرشح السابق للجماعة وحزبها أن هذه الأنظمة تستهدف العمل بقطاعات مثل الكهرباء والمياه والنقل.

فدولة المجر علی سبیل المثال، بعد تحررها من الاتحاد السوفیتی وخلال بحثها عن رحلة التنمية، قامت بالإتفاق علی ١٠٠ مشروع PPP مع البنك الأوروبی لإعادة الإعمار والتنمية وغيره من البنوك الشریكة لصندوق النقد مثل بنك الاستثمار الأوروبی وغيرهم.. لكنها إضطرت بعد ذلك لمراجعة هذه السیاسة عندما لاحظت كم المديونية غير المدرجة بالموازنة (Off Balance Sheet Debt) التي تورطت بها¹³. وبنائاً علیه، قامت حكومة المجر بإقتراح إلغاء ما یعادل ١٠ ملیون یورو من مشروعات الشراكة بین القطاع العام والخاص فی ٢٠٠٧-٢٠٠٨. وقد أدى إعادة هیکلة سیاسة ال PPP فی المجر، ما بین إلغاء بعض المشروعات الكبرى وإعادة تقييم

¹⁰ السابق

¹¹ African Development Bank Interim strategy paper Egypt 2012.. AfDB Official Website

<http://www.afdb.org/fileadmin/uploads/afdb/Documents/Project-and-Operations/2012-2013%20-%20Egypt%20-%20Interim%20Strategy%20Paper.pdf> & EBRD concept note June 2012

¹² "EBRD President Visits Egypt: EBRD shareholders set stage for start of investments in the country". EBRD Official Website, Nov5 2012. <http://www.ebrd.com/english/pages/news/press/2012/121105b.shtml>

¹³ EBRD Approach to PPP Continues Perplex. Bankwatch. Bankwatch Official Website

<http://bankwatch.org/bwmail/52/ebrd-approach-ppps-continues-perplex>

¹⁴ Ibid

البعض الآخر بأسعار أكثر واقعية-كما جاء بتصريح وزير المالية المجرى فى أبريل ٢٠١١- إلى توفير حول ٢,٢ مليار دولار أمريكى للدولة.^{١٥}

وما سبق من سياسات التقشف وتقليص فى الإنفاق على حقوق المواطنين الاقتصادية والاجتماعية وتسليعها هو أمرا غير مقبول، لما له من آثار فى زيادة تهميش غير القادرين، ومنعهم من الوصول لإبسط حقوقهم من دون الحاجة إلى التنافس مع قوى السوق للحصول عليها. وهذا النوع من التهميش وعدم الاكتراث لمصالح وحقوق المواطن العادى هو بالضبط ما ثار ضده الشعب المصرى فى ثورة الخامس والعشرين من يناير، وهو بالضبط ما تدعو وتؤدى لآليه توصيات صندوق النقد فى عام ٢٠١٠، والتي تنفذها الخطة الاقتصادية أول حكومة منتخبة بعد الثورة.

جدير بالذكر إن تلك الخطة تناقض بوضوح وعود الحزب الحاكم قبل فوز الرئيس مرسى بانتخابات الرئاسة فى يوليو ٢٠١٢. وفيما يلى لمحة عن وعود السابقة لمشروع "النهضة" تجاه الموضوع نفسه.

وعدود "النهضة"

على خلاف توصيات صندوق النقد الدولي، كانت الخطة المقدمة فى برنامج الرئيس مرسى "مشروع النهضة" تتبنى سياسات اقتصادية مضادة تماما لمبادئ التقشف، فدعت إلى زيادة الإنفاق العام وجاء بها، على سبيل المثال، أن نسبة الإنفاق على الصحة والتعليم ستصل إلى الحد الأدنى العالمية، وأنه سيتم تطبيق الحد الأدنى للأجور وغيرها من وعود.

ولكن ما تقوله خطة الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي إن على المواطن تحمل عبء زيادة الإنفاق على الصحة والتعليم! تهدف سياسة التقشف من زيادة الضرائب التى يدفعها المواطن وتقليص الدعم إلى تخصيص ١٠% من عائدتها على الخدمات الاقتصادية والخدمات الاجتماعية.^{١٦} ولذا، فأى زيادة إنفاق عام تلك التى تأخذ من دخل المواطن لتزيد مخصصات الدولة لخدماته؟ لم تشهد الخطة الاقتصادية أية مشروعات إنتاج قومي أو صناعة وطنية تؤدي إلى "زيادة موارد الدولة" وهي السياسة التى تزعمها خطة الإصلاح الحكومي، بل تأتي زيادة الدخل من جيب المواطن. لذلك ليس فى ذلك أى "زيادة للإنفاق العام"، بل "تقليص": وهو ما تقره الخطة بوضوح.

هذا كله بالإضافة إلى رفع الدعم عن الكهرباء، وعن إسطوانات الغاز، بالإضافة إلى تطبيق ضريبة جديدة على المحرروقات السابق ذكرها، وعلى زيت الطعام، وعلى أعمال الخدمات الأساسية مثل خدمات الإتصالات، والتي وردت بحزمة القوانين التى فردها رئيس الجمهورية ثم سحبها فى آخر العام السابق، والتي من المتوقع إعادة تطبيقها فى هذا الشهر، والتي تأتي لتساير توصيات صندوق النقد فى ٢٠١٠ بما يسمونه "ترشيد الانفاق العام" والتي تضع عبئا كبيرا على كاهل المواطن المصري الفقير.

حقيقة الأمر: القرض والخطة الاقتصادية وتوصيات الصندوق

وأخيرا، ومن خلال التخطيط الأخير فى الإتفاق على قرض الصندوق، وإبرام الإتفاق من الرجوع فيه، يتأكد لنا أن تطبيق توصيات ٢٠١٠ من سياسات تقشف هى جزء أساسى من شروط صرف قرض صندوق النقد الحالي، كما يتبين لنا الآتي:

¹⁵Balaz ,Elizabeth. Hungary may Save 2.2Billion on reorganization of PPP Projects. Bloomberg. Website.

<http://www.bloomberg.com/news/2011-04-14/hungary-may-save-2-2-billion-on-reorganization-of-ppp-projects.html>

¹⁶ "بوابة الأهرام تنشر نص البرنامج الإصلاحي للحكومة المقدم إلى صندوق النقد" بوابة الأهرام. ص٧

<http://gate.ahram.org/News/277838.aspx>

أولاً، أن قرض صندوق النقد يتبع نظام "شروط مسبقة" على أقساط القروض- مما يعني أنه لابد من تنفيذ جزء من الإصلاحات "المتفق عليها مع صندوق النقد الدولي قبل الموافقة على القرض.

ثانياً، أن زيادة في ضريبة المبيعات وضريبة القيمة المضافة هي جزء من برنامج الإصلاح الاقتصادي المتفق بخصوص القرض وهو شرط من شروطه، ولذا توقف إبرام الإتفاق فيه عندما عدل الرئيس مرسى على تطبيق الضرائب الجديدة. وقد نرى إعادة للتشاورات وإنفاذ للإتفاق فى أول العام الجديد حين تطبق السياسات الضريبية والنقدية مؤجلة.

ومع كل ذلك، لا تزال الحكومة والرئيس نفسه يتحدث عن سير الاقتصادى المصرى على درب "خطة الإنقاذ لمكافحة الفقر" الأمر الذى تحدث عنه الرئيس محمد مرسى البارحة يوم السبت الموافق ٢٩ من ديسمبر ٢٠١٢ فى خطابه مجلس الوزراء، وهو الذى يتبين لنا عكسه من خلال تلك القراءة فى توصيات الصندوق القديمة والخطة الاقتصادية للحكومة الحالية.

ولهذا ولما تمثله تلك السياسات من تعد على سيادة القرار بالدولة المصرية، يرفض المركز المصرى الخطة الاقتصادية المقدمة من الحكومة المصرية والمملاء من توصيات صندوق النقد الدولى. كما يجدد المركز رفضه لقرض صندوق النقد الدولى^{١٧}، لما يترتب عليه من فرض سياسات تقشف تؤدي إلى إفقار للشعب المصرى وإهدار لحقوقه الاقتصادية والاجتماعية وإلى الركود والكساد الاقتصادى وما قد يتبعه من خراب للاقتصاد المصرى وضياع أية فرصة حقيقية للتنمية المستدامة، ولما يتلوه من غضب شعبى يهدد الاستقرار الاجتماعى للوطن.

١٧ ورقة موقف: لماذا نرفض قرض صندوق النقد الدولي لمصر؟